

## مراجعة كتاب

## سوسيولوجيا الحدود: تأثير مؤسسة الحدود على الحياة الاجتماعية

ياسين عتنا<sup>(1)</sup>

مدافعاً عن أطروحة علمية تقر بتأثير المؤسسة الحدودية في الحياة الاجتماعية للأفراد في المجال الحدودي، ومراهناً على قدرة علم الاجتماع على دراسة ظاهرة الحدود ضمن سياق علمي مخصوص ألا وهو (علم اجتماع الحدود). وتتجلى أهمية هذا العمل في أنه يبين ندرة البحوث العلمية، وبخاصة السوسيولوجية منها، في مجال (الدراسات الحدودية) أو الاهتمام بالمجال الحدودي أو ظاهرة الحدود، بوصفها ظاهرة اجتماعية تستحق الاهتمام العلمي والبحث السوسيولوجي.

ويقع هذا العمل في 237 صفحة، مقسمة على النحو الآتي: مقدمة عامة يتوقف فيها الباحث عند مجموعة من الأسانيد العلمية، بوصفها تحديات علمية لدراسة الظاهرة الحدودية تسلح القارئ بمجموعة من المفاهيم والمنظورات التي تيسر فهمه مضمون العمل، وكذا الوقوف عند البعد الإشكالي والمنهجي للدراسة. وبعده يقدم الباحث أربعة فصول مخصصة معنونة بـ: 1. نحو علم اجتماع الحدود، 2. عنف الحدود في مليلية على الأفراد العابرين لها. 3. أثر المعايير الشكلية للحدود في مليلية على الحياة الاجتماعية، 4. أثر خارجية حدود مليلية على الحياة الاجتماعية. ثم خصص نهاية العمل لخلاصة عامة للدراسة، إضافة إلى ثلاثة ملحقات أساس؛ الملحق الأول ترجمة لمحور من كتاب ((علم اجتماع الهجرات))<sup>(4)</sup> لمازيلا سيلفي (Mazzella Sylvie)<sup>(5)</sup>. أما الملحق الثاني، فيضمُّ مقاليتين من أجل تعزيز البحث<sup>(6)</sup>، إضافة إلى ملحق ثالث

عنوان الكتاب: سوسيولوجيا الحدود: تأثير مؤسسة الحدود على الحياة الاجتماعية.  
المؤلف: محمد مسعودي.  
الناشر: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش.  
سنة النشر: 2023.

## أولاً: عتبات أولية

دائمًا ما تلتقط أبصارنا ونحن نتصفح مواقع التواصل الاجتماعي تلك المقاطع أو الصور لمهاجرين أو بالأحرى لأشخاص عابرين للحدود السياسية، متسائلين عن وضعهم وسبب نزوحهم و/أو وجودهم في المناطق الحدودية، ونسمع نزاعات فردية أو جماعية، أو نشاهدها ضمن هذه المناطق، الأمر الذي يجعل منها جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد، ويستحق الدراسة والبحث، كونها -الحدود السياسية- ظاهرة ترتبط بالوجود البشري، وتعكس التفكير في الذات بعلاقتها بالمجال من جهة، والشخص وعلاقته بالقانون والدولة من جهة ثانية.

واستناداً إلى هذا يسلط كتاب ((سوسيولوجيا الحدود: تأثير مؤسسة الحدود على الحياة الاجتماعية))<sup>(2)</sup> الضوء على حدود مدينة (مليلية)<sup>(3)</sup> التي تقع شمالي المغرب،

(1) باحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

(2) محمد مسعودي، سوسيولوجيا الحدود: تأثير مؤسسة الحدود على الحياة الاجتماعية، ط1، (مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، 2023).

(3) تقع مدينة مليلية شمالي المغرب، وبالضبط في الجزء الشرقي على بعد 100 كيلومتر من الجزائر، وتبلغ مساحتها 12.33 كيلومتر مربع، ومحاطة بسياج ثلاثي وأسلاك شائكة، ويتخلل السياج الحدودي الذي يُحيط بها أربعة معابر حدودية: 1. معبر بني ناصر؛ وهو معبر حدودي

دولي خاص بعبور العربات والراجلين، 2. معبر باربو تشينو (أو العي الصيني) المخصص لعبور الراجلين، 3. معبر فرخانة المخصص لعبور العربات والراجلين، 4. معبر ماربواي المخصص للراجلين، غير أنه حالياً مُغلق. وثمة باب آخر عند مقبرة سيدي ورياش مخصص لنقل المتوفين من مليلية إلى المقبرة الموجودة بمحاذاة السياج الحدودي.

(4) Mazzella Sylvie, "Contrôle des frontières et coopération régionale", in: Sociologie des migrations, (Paris : Presses universitaires de France, 2014), pp. 48- 56.

(5) رئيسة المختبر المتوسطي لعلم الاجتماع (LAMES)، وحاصلة على الدكتوراه في علم الاجتماع سنة 1996، في موضوع "الجذور الحضرية، التكامل الاجتماعي والديناميات الحضرية: الأسر المغاربية بمدينة مرسلية" تحت إشراف عالم الاجتماع الفرنسي جاك كلود شاموبريدون (Jean-Claude Chamboredon).

(6) هي أوراق علمية قدمت في مناسبات علمية، أولها ورقة بعنوان "النساء الحوامل العبارات للحدود: لماذا وكيف يعبرن الحدود من بني شيكر إلى مدينة مليلية للانجاب؟" قدمت في إطار المؤتمر الدولي في موضوع "المدينة، العولة وجائحة كورونا: بحثاً عن تمفصل منهجي وإبستمولوجي" من تنظيم مختبر التخصصات البيئية في العلوم الاجتماعية، يومي 24 و25 حزيران/يونيو 2020، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن زهر، أكادير- المغرب. ثانياً ورقة بعنوان "الحدود بوصفها مؤسسة تنظّم تدفقات الأفراد نحو المجال الحضري: حالة مدينة مليلية" للمشاركة في ورشات "اليوم الوطني الثالث للسوسيولوجيا" الذي عقد في يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2019، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة بشعيب الدكالي، الجديدة بالمغرب.

يقترح فيه المؤلف لائحة بأهم الباحثين المهتمين بحدود مدينة مليبية.

بين دولتين، بقدر ما هي متعددة الجوانب<sup>(11)</sup>، الأمر الذي دفع الباحثين منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين وبداية تسعينياته إلى التفكير في قضايا الحدود بتجاوز المقاربة الأحادية إلى المقاربة المتعددة أو المنظور العابر للتخصصات في دراستها، إذ لا تعتمد على البعد القانوني وحده أو السياسي أو الجغرافي، وإنما إعطاء نظرة أكثر تداخلاً، أو بعبارة أخرى دراسات عابرة للتخصصات /أو متعددة التخصصات<sup>(12)</sup>، وبذلك سُلط الضوء على الجانب الاجتماعي للحدود من خلال إبراز مفهومين أساسيين: الفرد والمجتمع. وعليه يمكننا طرح السؤال: هل يُمكن لعلم الاجتماع دراسة الحدود؟ هل يُمكننا الحديث عن سوسولوجيا الحدود؟

بناءً على هذه العتبة المعرفية بدأت السوسولوجيا (علم الاجتماع) تتخذ لنفسها موقعاً في دراسة الحدود وانتزاع الشرعية المعرفية، وأهميتها في فهم ظاهرة الحدود وتفسيرها<sup>(13)</sup>. وعليه ينظر إليها الباحث بوصفها واقعة اجتماعية لها خصائص تُميّزها، أو بالأحرى (مؤسّسة بالتعبير الدوركايمي<sup>(14)</sup> للكلمة)<sup>(15)</sup>.

## 2. عنف الحدود في مليبية على الأفراد العابرين لها

جاء هذا الفصل للإجابة عن سؤالين أساسيين في الدراسة؛ أولاً ما أشكال العنف الذي تمارسه مؤسسة الحدود في مليبية؟ ثانياً ما الفئات الاجتماعية المعنية بأشكال العنف الحدودي؟ وقبل الإجابة عن هذين السؤالين لا بد من الوقوف عند التحديد المفهومي للعنف الحدودي -بحسب الباحث- ويقصد به ((الكيفية التي من خلالها تفرض مؤسسة الحدود على الأفراد في المجال

## ثانياً: في فضاءات المؤلف

### 1. نحو علم الاجتماع الحدود: انتزاع الشرعية والبحث عن الهوية المعرفية

تعد القضايا الحدودية من الاهتمامات المعرفية والعلمية التي ركزت عليها العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعلى وجه الخصوص علم القانون وعلم السياسة والجغرافيا، وكذلك الآداب، هذه المقاربات عملت على دراسة القضايا الحدودية من زوايتها العلمية، فالقانون على سبيل المثال: ينظر إليها بوصفها خطأ فاصلاً بين مدونتين قانونيتين لدولتين، بمعنى المجال الذي تصبح فيه القوانين في حيز التنفيذ والتطبيق تحت رعاية دولة ما. وتعبير قانوني الحدود هي ((الخط الذي يقسم الأراضي أو المساحات البحرية بين دولتين))<sup>(7)</sup>. في حين يربط علم السياسة الحدود بالسيادة و/أو السلطة السياسية لدولة ما على أرضها، أما بالنسبة إلى الجغرافيا فترتكز على التمييز مجالياً بين ضريبين من الحدود؛ الحدود الطبيعية التي هي حدود مادية تُعرّفُ بأنها خطوط ترابيّة معينة تمنع التفاعل الإنساني (مثل البحار، الجبال، الأنهار...)، والحدود الاصطناعية، وهي حدود غير مرئية يُتفق عليها<sup>(8)</sup>. المشترك في هذه التخصصات أنها تنظر إلى الحدود بمعنى الفصل والحدّ، أي الحدود بمعناها المادي من جهة، واللاإنساني<sup>(9)</sup> من جهة ثانية.

في إثر بروز الدراسات الحدودية (Borders studies)<sup>(10)</sup>

ذات التوجه النقدي عملت على توجيه التفكير في الحدود إلى كونها ((ليست مجرد خط فاصل يرسم الحدود البرية

(11) محمد مسعودي، سوسولوجيا الحدود: تأثير مؤسسة الحدود على الحياة الاجتماعية، ص 73.

(12) Stephen E. NIKOLOV, WHY SOCIOLOGY IS SILENT CONCERNING BORDERS, (12) Vol 6, N1, (The Belogradchik Journal for Local History, Cultural Heritage and Folk Studies, 2015), P23, <https://shorturl.at/zlRUY>

(13) تقابلها بالفرنسية (le phénomène des frontières).

(14) يفيد التصور الدوركايمي (نسبة لعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (Émile Durkheim) بأن علم الاجتماع هو علم يهتم بدراسة المؤسسات الاجتماعية.

(15) محمد مسعودي، سوسولوجيا الحدود: تأثير مؤسسة الحدود على الحياة الاجتماعية، ص 74.

(7) Serge Guinchard et Thierry Debard, Lexique des termes juridiques 2016 – 2017, (Paris: Dalloz, 2016), p. 524.

(8) يشير الباحث أن هذا التعريف للحدود جغرافياً يعد كلاسيكياً، ويؤكد أن علم الجغرافية تجاوزه بفضل الدراسات النقدية في هذا التخصص.

(9) اللاإنساني هنا يفيد أنها لا تهتمّ بالتفاعلات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية الحاضرة في مجال الحدود، سواء التي تنتجها الحدود أم السابقة على الحدود في حد ذاتها.

(10) تقابلها بالفرنسية (les études des frontières).

الذاكرة الجماعية الذي يقصد به مجموع الأحداث العنيفة التي وقعت في المجال الحدودي التي تتخذ أشكال محكيات ساخرة أو قصائد، أو شكلاً غنائياً، يستحضرها الفاعلون العابرون للحدود في علاقتهم بالمجال الحدودي. ويمكن النظر إلى العنف الحدودي بوصفه نتاج القوة الدينامية بين الداخلي والخارجي للدولة، إذ عبره تعيد إنتاج نفسها بوصفها مؤسسة، وتتنظر إلى المهاجرين بوصفهم تهديدات للأنظمة الثقافية والاقتصادية والسياسية القائمة<sup>(21)</sup>.

نتيجة هذا الوضع الهش والمتضارب والعنيف، يلجأ الأفراد في المجال الحدودي إلى نهج مجموعة من الاستراتيجيات لتحاشي الضمير العمومي الخاص بالحدود، وبصيغة أخرى تفادي أشكال العنف التي تمارس عليهم، وهنا يمكن التمييز بين نمطين من الاستراتيجيات:

#### أ. الاستراتيجيات غير المباشرة

يوسم الباحث المناطق الحدودية في علاقتها بالفاعلين أو العابرين للحدود بمناطق اللايقين في الحدود، ويعني بها المناطق غير المتحكم فيها التي يستثمرها الفاعلون لتجاوز الضمير العمومي (مجموع المعايير والقيم التي تفرضها مؤسسة الحدود على الأفراد في المجال الحدودي). وعليه يسلط الضوء على الطرق والاستراتيجيات التي ينتجها الفاعلون الاجتماعيون بغية تجاوز البنية التنظيمية للحدود التي تتوفر في المجال الافتراضي (مواقع التواصل الاجتماعي / Social Media)، وهو محتوى رقمي يوضح الثغرات التي اكتشفها العابرون للحدود (السابقون غالباً) بوصفهم باحثين مستمرين عن الهفوات الكامنة في المؤسسة الحدودية، ويوضح الباحث ثلاث طرق أو نماذج اعتمدها هؤلاء الفاعلون، ونُشرت في هذه المواقع الرقمية:

1. مناطق اللايقين في المعابر الحدودية المليية، 2. جواز سفر ناظوري واستثمار أوقات الذروة من أجل العبور إلى مليية، 3. استثمار مناطق اللايقين للحدود البحرية<sup>(22)</sup>.

تطلب عودة إلى الوضوح، فيمكن إعادة الوافدين الجدد من حيث أتوا، حتى وإن كان مكانهم غير موجوداً ويمكن تنغيص حياتهم، على سبيل المثال بتحويل المزاج إلى استهزاء، وعدم الاعتراف بهم وبأحقيتهم في الحقوق الممنوحة لأعضاء الجماعة المستقرة<sup>(23)</sup> ص 73.

(21) زيغمونت باومان وتم ماي، التفكير سوسولوجياً، حجّاج أبو جبر (مترجمًا)، ساري حنفي (مقدمًا)، الطبعة الأولى، (بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية - ناشرون، 2023)، ص 74.

(22) لمزيد من التوضيح في ما يخص هذا المحتوى الرقمي ودوره في تبيان الثغرات في مناطق

الحدودي طرق التفكير والفعل؛ بمعنى الذي يحيل إلى أنها تفرض عليهم مجموعة من الخيارات، الآراء، السلوكيات، اللُغة، حيث عليهم أن يشتغلوا وفقها من أجل التواجد في الحدود وتحقيق الأهداف التي يبتغونها<sup>(16)</sup>. وعليه، فالعنف الحدودي في هذا المستوى يتجاوز التحديد المادي و/أو البدهي المتمثل في الموت على الحدود أو العدوان، والممكن معانيته مباشرة، فالعنف الحدودي هنا يتخذ مستوى لامرئياً invisible، ومحايثاً، ولطيفاً، ويتخذ أشكالاً وأوجهاً عدة، قد تكون خياراً أو رأياً أو سلوكاً أو لغةً. ضمن إطار الضمير العمومي للمؤسسة الحدودية<sup>(17)</sup> الذي يراقب الأفعال جميعها، ويعاينها، ويحتومها<sup>(18)</sup>.

بغية الكشف عن أشكال العنف الحدودي اعتمد الباحث على ثلاث مساحات تفاعلية للتقصي والرصد، أولها التنقلات والمسارات التي سُمها بـ ((الباب الدوار للمعبر الحدودي "باريو تشينو"))، وهو نموذج للعنف الممارس على الأفراد العابرين للحدود، ويتجلى في خلق الازدحام في المعابر الحدودية بسبب ضيق المسارات والمعابر، وكذا تحديد ساعات إغلاقها وفتحها، إذ يمكن عد هذا نوعاً من العنف الرمزي للمؤسسة الحدودية، بناءً على أشكال الهيمنة الممارسة من طرفها على الأفراد؛ ثانياً العنف اللفظي للحدود المتمثل في أكثر العبارات شيوعاً في المجال الحدودي لمدينة مليية، وهي كلمة (مورو) المشتقة من اللفظ اللاتيني (موروس / Maurus)، وتشير إلى سكان شمال أفريقيا (North Africa)، وفي السياق الإسباني يعني بها المسلمون القاطنون في إسبانيا منذ القرن الخامس عشر ميلادي<sup>(19)</sup>، وتفيد الأمور البالية أو الأشياء القديمة، وأحياناً أخرى القبح ((عبارة مورو جداً))<sup>(20)</sup>، ثالثاً عنف

(16) نفس المرجع نفسه، ص 91.

(17) يقصد الباحث بالضمير العمومي للحدود (la conscience publique des frontières) أن للحدود ضمير عمومي خاص بها، يستمد سلطته من قوة القانون وإطار الدولة التي يشتغل وفقها. ولا يستمد قوه إكراهه التي يمارسها على الأفراد من البنية القيمية والمعارية المجتمعية، بقدر ما تعد له سلطة مضادة تحاول تجاوزه باستمرار، وعليه فقوته ترتبط بالقانون وتستمد منه، وتعمل مؤسسة الحدود من خلاله على احتواء مجموع الأفعال والنشاط اليومي ومختلف أشكاله.

(18) المرجع نفسه، ص 91.

(19) المرجع نفسه، ص 95.

(20) تماشياً مع هذا يقول كل من زيغمونت باومان (Zygmunt Bauman) وتم ماي (Tim May) في كتابهما (التفكير سوسولوجياً / Thinking Sociallogically): "إن وجود وافد جديد يدفع أعضاء الجماعة إلى مراجعة افتراضاتهم وعاداتهم وتوقعاتهم. فمع أن أسباب راحتهم لم تكن قابله قط للشك الصريح، فإنها تتعرض للاضطراب وتظهر المقاومة، وأن الوافد الجديد يتعرض للتجاهل أو التحقير. وربما تكون الاستجابة الأولى هي السعي إلى استعادة الوضع القائم، فالحدود

## ب. الاستراتيجيات غير المباشرة

دليل على الازدواجية التي تتضح في تحديد الهوية الاجتماعية والاقتصادية للعابرين لها من جهة وفق خصائص محدودة، ومن جهة ثانية وجود اعتمادية متبادلة بين جانبي السياج من حيث الخدمات والخبرات والتدفقات اليومية.

### ثالثاً: أثر المعايير الشكلية للحدود في مليلية في الحياة الاجتماعية

يروم صاحب العمل في هذا الفصل الوقوف على الخريطة البنيوية للمعايير الشكلية، ودرجة تأثيرها في الحياة الاجتماعية للأفراد في المنطقة الحدودية المليلية، بتركيزه تركيزاً مكثفاً على الإسهام العلمي الذي قدمه عالم الاجتماع الأمريكي هاورد بيكر (Howard Saul Becker)<sup>(26)</sup> الذي يُعدُّ قامة فكرية في سوسيولوجيا الانحراف وإشكالية المعايير والقيم الاجتماعية، وعلى وجه التحديد عمله ((الخارجون: دراسة سوسيولوجية للانحراف))<sup>(27)</sup>، معتمداً اعتماداً منهجياً على ثباتها المفاهيمي<sup>(28)</sup> في دراسته لتحديد المعايير منطلقاً من سؤال: كيف تؤثر المعايير الشكلية للحدود في الحياة الاجتماعية للأفراد في منطقة حدود مليلية؟ بالاعتماد على الملاحظة الميدانية.

يشير مفهوم معايير الحدود في الدراسة إلى مجموع المعايير التي تُرسم وتُحدد داخل المجال الحدودي، بالاعتماد على قوة القانون وأجهزته (الجمارك، الحرس...) وهي أشكال رسمية، وفي مقابلها توجد أشكال غير رسمية حيث يعمل عابرو الحدود بأنفسهم على تأسيسها، والاشتغال وفقها، وتحديد عقوبات بغية المحافظة عليها. إضافة إلى هذا يميز الباحث بين نوعين من المعايير الحدودية: الأولى الحدود

تبنى هذه الاستراتيجيات على قاعدة أساس مفادها أنه كلما قلصت مناطق اللابيين أو أُغلقت هفوات المؤسسة الحدودية، انتقل الأفراد العابرون للحدود من الاستراتيجيات غير المباشرة (تحاشي العنف) إلى الاستراتيجيات المباشرة التي تقوم بصورة كبيرة على العنف المضاد ضد مؤسسة الحدود. ولتبيان نوع هذه الاستراتيجية ركز الباحث على المهاجرين ذوي البشرة السوداء (مهاجري دول جنوب الصحراء) الذين يتموقعون ضمن مجالين حدوديين (من ناحية المغرب ومن ناحية إسبانيا)، ويتشكلون أو ينظمون ضمن مجموعات متماسكة ومنظمة، ويبحثون عن الفرص المناسبة للعبور، بعكس المهاجرين الجزائريين أو السوريين الذين يشبهون السكان المحليين للمجال الحدودي من حيث لون البشرة. وهم يجعلون من مناطق العبور اختياراً بديلاً عندما تقل حظوظهم في العبور إلى إسبانيا عن طريق الجزائر والمغرب، وعندما يمزقون وثائقهم الثبوتية، ويلجؤون إلى انتحال هويات جديدة عن طريق التزوير بالتعاون مع الشبكات المتخصصة<sup>(23)</sup>.

على هذا النحو يمكن النظر إلى الحدود المليلية بنوع من الازدواجية؛ إذ لا يمكن ((تجاهل الانتقائية التي يمارسها الضمير العمومي للحدود، حيث يعمل على تحديد الخصائص الاجتماعية التي على الأفراد امتلاكها إن أرادوا عبورها))<sup>(24)</sup>. الأمر الذي يحيل إلى وجود اللامساواة الاجتماعية في المجال الحدودي، ويمكن القول إن المؤسسة الحدودية تؤكد ضمنياً التفاوتات الاجتماعية، وتعيد إنتاجها أو على الأقل تسعى إلى استمرارها بين الفاعلين الاجتماعيين، وتدفع المشتغلين بالعلوم الاجتماعية إلى إعادة التفكير في الطروحات الفكرية والمنظورات العلمية العابرة للحدود أو الأوطان، وفكرة العالم من دون حدود بنفس نقدي بامتياز. وفكرة (السياج الحدودي)<sup>(25)</sup> خير

حوالي سبعة وعشرين ألف كيلومتر من الحدود الجديدة، وزيادة على هذا إعداد برنامج لوضع عشرة آلاف حائط وسياج وحاجز مُتقن الصنع. انظر: ريجيس دوبريه، في مديح الحدود، نديم الشكر (مترجماً)، (قطر: دار الكتب القطرية 2013)، ص 15.

(26) عالم اجتماع أمريكي، من أهم رواد مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية، اشتهر في الحقل العلمي بأبحاثه النوعية عن حياة الأشخاص الذين صُنّفوا منحرفين، ويعود إليه الفضل في تطوير الحقل الفرعي (علم اجتماع الانحراف) الذي يركز على دراسة الانحراف الاجتماعي.

(27) Howard S. Becker, *Outsiders: studies in the sociology of Deviance*, (New York and London: The Free Press and Collier-Macmillan, 1966).

(28) بخصوص المفهومات المستعان بها من دراسة هاورد بيكر من طرف الباحث هي: مقالو الاخلاق، المعايير، الانحراف، الخارجون، القضية، الحملة، إلخ. إضافة إلى مفهوم (المقالو الحدودي)، مع إعطائه تحديداً خاصاً من طرف الباحث.

اللابيين والطرق المعتمدة في تجاوز مؤسسة الحدود، يمكن الرجوع إلى الكتاب نفسه من الصفحة 101 إلى 104.

(23) لبعير بلعياص ويوعناني براهم، "سوسيولوجيا الحدود عند شباب الساحل الإفريقي: تطورات، آمال وطموحات"، مج: 5، ع: 2، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، (2022)، ص 11.

(24) محمد مسعودي، سوسيولوجيا الحدود: تأثير مؤسسة الحدود على الحياة الاجتماعية، ص 109.

(25) يبلغ السياج المحيط بمدينة مليلية 11 كيلو متراً، ويشير ريجيس دوبريه في كتابه "في مديح الحدود" إلى أن ترسيم الحدود على الأرض في تزايد منذ خمسين سنة ماضية، إذ منذ 1991 أنشئ

في حدود مدينة مليبية<sup>(33)</sup>. إذ وفق هذه العملية، وسيرورات التفاعل حول فرض المعايير الشكلية، وتجديدها، تُمأسس ضمناً المؤسسة الحدودية، وتُعطى بعداً مادياً وواقعياً أكثر.

### رابعاً: أثر خارجية حدود مدينة مليبية في الحياة الاجتماعية

يؤطر هذا الفصل وفق سؤالين أساسيين: أولهما ما الأشكال الرئيسة لتأمين الحدود في أواخر القرن التاسع عشر؟ وثانها ما الأشكال التي يستعان بها لمراقبتها وتأمينها؟ وفي إثر هذين السؤالين المتداخلين، يميز الباحث بين مستويين في مراقبة الحدود هما داخلية الحدود، (l'inter-nalisation de frontières) وخارجية الحدود (l'externalisation de frontières). ويعني بالأولى مجموع المؤسسات التي توجد في الحدود من أجل تطبيق المعايير الشكلية للحدود، وفرضها من داخل الحدود نفسها، أمّا بالنسبة إلى الثانية، فيقصد بها العملية التي تُخوّل بمقتضاها مؤسسة أخرى توجد في الجانب الآخر من الحدود بمهمة الحرص على المعايير الشكلية، سواءً بصورة رسمية أم غير رسمية، بطريقة ظاهرة أو ضمنية<sup>(34)</sup>.

وعليه يتضح أن عملية مأسسة الحدود عملية لا ترتبط فقط بالمصادر الداخلية للحدود، وإنما تقوم في جزء كبير منها على عناصر أو مصادر خارجية، بدورها تعمل على فرض المعايير الشكلية. وهذا بالفعل ما وقع في الحدود المليبية في القرن التاسع عشر، من خلال اعتمادها اعتماداً كبيراً على مؤسسات خارجية بغية توسيع الحدود من طرف السلطات الإسبانية، وفي مقدمتها مؤسسة المخزن، ومؤسسة القيادة، ومؤسسات البعثات الأدبية، ومؤسسات أخرى<sup>(35)</sup>، غايتها تطبيق المعايير الشكلية، والتعجيل في مسألة مأسسة الحدود.

إنّ هذه الأشكال البسيطة لمأسسة الحدود والخارجية الحدودية في منطقة مليبية عرفت تغييرات جذرية في

الشكلية، وهي معايير رسمية تُفرض على المجموعات الاجتماعية كافة التي تعبر الحدود؛ ثانياً المعايير غير الشكلية التي أنتجها الوكلاء الاجتماعيون الموجودون في الحدود لتنظيم نشاطهم الحدودي اليومي<sup>(29)</sup>. ويمكن النظر إلى الصنف الأول (المعايير الشكلية) وفق مستويين أساسيين: 1. المعايير الشكلية الموقته التي تفرض وفق وضعية زمنية مخصصة ومحدودة في إثر سياق ما أو ظرفية ما، 2. المعايير الشكلية الدائمة، وهي معايير معتمدة زمنياً ومكانياً، وتتعلق بوضع معايير بشأن التدفقات (خدمات، سلع، مدة فتح المعابر الحدودية وإغلاقها...)، والتحكم في الأوقات والكم<sup>(30)</sup>.

وفي إثر هذه المعايير (وبخاصة الشكلية منها) يُحكّم على سلوكات الوكلاء الاجتماعيين الموجودين ضمن الحدود المليبية التي ينظر إليها على أنها سلوكات منحرفة (أي لامتعارية) من طرف المؤسسة الحدودية التي تنظر كذلك إلى أن الأفراد كلهم منحرفون، ما داموا مستمرين في انتهاك معاييرها الخاصة التي تسهر أجهزتها على تطبيقها، والاشتغال بها؛ بمعنى أن وضع المعايير الشكلية، ووصم العابرين للحدود بصفة (الخارجين) أو (المنحرفين) مرتبط بالسلطة والقدرة على فرض هذه الصفات والمعايير على الفاعلين في المجال الحدودي.

وبناء عليه يجب ألا نغفل أمرين أساسيين: أولاً الانحراف الذي يوصم به الوكلاء الاجتماعيون العابرون للحدود ناتج من التفاعل بين سلوكات الوكلاء ذاتهم والمعايير الشكلية للحدود، ثانياً أن هذه المعايير تُنشأ دائماً لكونها تشكل موضوع خلاف وصراع، ومردّد ذلك إلى أنها مرتبطة برهانات وسيرورات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية<sup>(31)</sup>. نتيجة هذين المستويين يمكننا الحديث عمّا يصطلح عليه بالمقاولين الحدوديين<sup>(32)</sup> (les entrepreneurs des frontières) الذين لديهم القدرة على ابتكار معايير شكلية جديدة

(29) محمد مسعودي، سوسيلوجيا الحدود، ص 117.

(30) محمد مسعودي، سوسيلوجيا الحدود، ص 118.

(31) محمد مسعودي، سوسيلوجيا الحدود، ص 125.

(32) هم مجموعة من الأفراد الذين لديهم القدرة على التأثير في القوانين المؤطرة للمناطق الحدودية، من أجل تحقيق مصالح جماعية أو فردية، ولديهم سلطة فرضها. نموذج الجمعيات الحقوقية الخاصة بالمهاجرين أو جمعيات تجار الحدود أو التنظيمات التي تشتغل على النطاق الوطني.

(33) محمد مسعودي، سوسيلوجيا الحدود، ص 128.

(34) محمد مسعودي، سوسيلوجيا الحدود، ص 143.

(35) محمد مسعودي، سوسيلوجيا الحدود، ص 154.

اجتماعية، الأمر الذي استدعى إعادة بناء الظاهرة الحدودية جينالوجيًا<sup>(38)</sup>، من خلال العودة إلى الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، ونخص بالذكر عالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركايم) الذي عبّرهُ أوضح الباحث أن الحدود السياسية يمكن النظر إليها بوصفها واقعة اجتماعية بل لها أبعاد اجتماعية، إضافة إلى (مارسيل موس) و(بول فوكونيت) اللذين يُقران بأن الحدود موضوع علم الاجتماع بامتياز، ويؤكدان كذلك أن الحدود ظاهرة اجتماعية لا توجد خارج المجتمع<sup>(39)</sup>.

وقد راكمت الباحث طوال البحث جملة من الأسناد الحجاجية التي توضح تأثير المؤسسة الحدودية في الحياة الاجتماعية والأفراد على حدٍ سواء في علاقتهما بالمعايير الاجتماعية وكذا المجال، هذا الأخير الذي يعد موضوعًا سوسولوجيًا، بوصفه شرطًا ضروريًا ومحددًا لمظاهر التفاعل الاجتماعي، وأنه ليس معطى جاهزًا، وإنما يبني اجتماعيًا<sup>(40)</sup>. وإنّ هذا ما يجعل المجتمع دائم التشكّل، وإعادة التشكل في كل تفاعل اجتماعي أمر يعيد بناء علاقات اجتماعية جديدة<sup>(41)</sup>. وهو الأمر الذي يُؤكده البحث تأكيدًا مكثفًا في علاقة الأفراد بالمجال الحدودي والمؤسسة الحدودية، إذ يقول ((تمتدُّ وقائع حدود مليلية، من حيث التأثير، إلى محيطها الخارجي. في الواقع، إنّ ما يحدث داخل الحدود لا يظل مقتصرًا عليها فحسب، ولكن يكون له تأثير على الحياة الاجتماعية في المجال الحدودي؛ فالسياسات الحدودية، ومراقبة الحدود مثلًا، وغيرها من الوقائع المرتبطة أساسًا بالحدود لها تأثير على المجال الحدودي وعلى

القرن العشرين إلى أشكال أكثر تعقيدًا، إذ في البداية كان يجري التركيز في المعايير الشكلية على قيمة (الأمن) وقيمة (السلم)، بينما حولت إلى قيمة (الصحة) وقيمة (خطر الهجرة). أما بالنسبة إلى الأفراد المستهدفين من المؤسسة الحدودية التي توجه نحوهم المعايير، انتقلت من مقولات (المورس) أو (المسلمين) أو (قبيلة قلعية) إلى (المهاجرين غير النظاميين) أو (المتطرفين) أو ((القاصرين غير المصاحبين بأولياء أمورهم))<sup>(36)</sup>.

إنّ هذا التحول من أشكال بسيطة واضحة الرهانات (مأسسة الحدود) إلى أشكال معقدة تقوم على تطبيق المعايير، ومراقبة عدم انتهاك الحدود، ومعاينة التدفقات، أسهم في تعقد أشكال خارجية الحدود، مرّد ذلك تعدد أنواع الأفراد والمجموعات التي توجد على الحدود أو في المجال الحدودي واختلافها، الأمر الذي يوضح استعانة المؤسسة الحدودية بمجموعة من الأدوات من قبيل بناء سياج ثلاثي بعلو ستة أمتار، وحفر خندق بعرض مترين وعمق أربع أمتار، وضع أسلاك شائكة على طول الحدود، تحديد أوقات العبور، ووضعياتهم، تحديد أماكن العبور أو المعابر الحدودية<sup>(37)</sup>، جعلها تلعب أدورًا كثيرة عمّا سبق، أهمها إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي تعمل على تنشئة أفرادها داخليًا وخارجيًا عبر مؤسساتها، من خلال عملية فرض المعايير الشكلية، وتطبيقها، وتحديد التصرفات والأفعال وأنماط السلوك التي تحتضنها والمناسبة لها التي يجب على العابرين للحدود التحلي بها، وكذا معاقبة أي شخص يرغب في تجاوزها أو التحايل عليها، ووصمه بـ(المنحرف) أو (الخارج).

(38) ميّز عالم الاجتماع "نيكولاس جان" (Nicholas Gane) بين نوعين من الاستراتيجيات في بناء المشكلة السوسولوجية، أولا الاستراتيجية الجينالوجيا (Genealogical Strategy) التي تفيد استئصال موضوع البحث بالعودة إلى نصوص علماء الاجتماع الأوائل والتفكير فيها -النصوص- بطريقة إبداعية من أجل إعادة الحياة فيها في الحاضر. ثانيًا الاستراتيجية الأكونستية (Agonistic Strategy) التي تقتضي الدفع ما أمكن بالأفكار والنظريات الحالية من أجل فتح آفاق جديدة للتفكير. يُنظر:

Nicholas Gane, the future of social theory, (London and New York: continuum, 2004), p. 9.

(39) Marcel Mauss et Paul Fauconnet, "la sociologie, objet et méthode", in: la Grande encyclopédie, inventaire raisonne des sciences, des lettres et des arts Tom III, éd. Par Camille Dreyfus et al, (Paris: Lamirault, 1886), p. 175.

(40) أحمد الخطاي، "نظرية المجال عند جورج زيمل: المجال بوصفه شرطًا قبليًا للبناء وإعادة البناء الاجتماعي"، ع: 9/35، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (2021)، ص 169.

(41) المرجع نفسه، ص 178.

## خامسًا: على سبيل الختام

إنّ الاشتغال على الحدود من طرف الباحث جاء من جراء انتمائه إلى المجال الحدودي، وانتقاله من التفكير اليومي في الحدود إلى دراستها، والبحث فيها بوصفها ظاهرة

(36) محمد مسعودي، سوسولوجيا الحدود، ص 153.

(37) محمد مسعودي، سوسولوجيا الحدود، ص 161.

التدفقات العابرة للحدود))<sup>(42)</sup>.

دام من خلالها، وعبرها يُصنف الأفراد إلى فئات اجتماعية مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها، وذلك حتى يتسنى التحكم في الهوية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتدفقات العابرة لها. ويمكن النظر إلى المؤسسة الحدودية بوصفها آلية لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين مجالين جغرافيين. فعلى حد تعبير الباحث ((إنّ المعبر الحدودي ليس مكاناً للعبور من مكان إلى آخر فحسب، ولا يمكن اختزاله في وظائفه التقنية وفق تصور أمّنيّ بقدر ما يُشكل من جهة أولى فضاءً اجتماعياً بامتياز؛ أي مكاناً حيث تُعقد العلاقات الاجتماعية، ومن جهة ثانية فضاء اقتصادياً))<sup>(44)</sup>. وعليه يقترح وضع أجندة بحثية خاصة بعلم الاجتماع لدراسة الحدود السياسية، من خلال استدعاء ((ميتا- علم اجتماع الحدود))<sup>(45)</sup> بغية رسم خريطة العمل بتحديد الموضوع، والأهداف، والرهنات العلمية من وراء علم اجتماع الحدود.

علاوة على ذلك، فالتأثير هنا تأثير متبادل ومركب بين الفاعلين الحدوديين والحدود السياسية، إذ يمكن القول إن الحدود السياسية ليست متعالية على شبكات العلاقات الاجتماعية، وإنما مرتبطة بالنسيج الاجتماعي للأفراد ولتوافقاتهم الضمنية أو الصريحة، والمؤسسة الحدودية بدورها تطور من كيانها وأدوارها من جراء الاستراتيجيات الفردية في المجال الحدودي. هذا ما دفع الباحث إلى تأكيد دراسة الجانب التفاعلي والبنائي في المجال الحدودي بين المؤسسة الحدودية والأفراد والجماعات الصغرى التي تعيش في المجال الحدودي، لأن أي تغيير في هذا الأخير يعد تغييراً في الحياة الاجتماعية لهذه الفئات الاجتماعية الصغرى.

ويمكن استيعاب هذا الأمر في سياق الدلالة السوسولوجية لمفهوم الإطار الاجتماعي من وجهة نظر جورج زيمل الذي يقر بالتفاعل المزدوج للواجهتين المتمثل في مفهوم الإطار؛ فمن جهة يحدد ما بداخله من خلال الحد مع ما يوجد خارجه، لكن في الآن نفسه لا يتحدد الداخلي إلا بالخارجي، علاقة به أو مقارنة به؛ بافتراض كل تمدد أو تقلص للإطار أو جوانبه الحدودية يكون نتاج التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، لأنهم هم الذين يُشكّلون علاقاتهم، ويعيدون تشكيلها وفق غاياتهم الخاصة<sup>(43)</sup>.

يخلص هذا العمل إلى أن الحدود بوصفها مؤسسة اجتماعية، تعمل على تصنيف الأفراد العابرين إياها وفق قاعدة الإدماج والإقصاء. فالإدماج الاجتماعي يرتبط بالأفراد الموجودين داخل الحدود (أي داخل مدينة مليبية)؛ لا سيّما الفئات الاجتماعية المرغوب فيها، أو بدقة أكثر الفئات الاجتماعية التي تتوافر فيها الشروط والمعايير الشكلية للمؤسسة الحدودية، بينما الإقصاء الاجتماعي يرتبط بأولئك الذين يوجدون خارجها على الجانب الآخر من الحدود، أو الخارجين على معاييرها. بهذا المعنى يمكننا القول إنّ المؤسسة الحدودية مؤسسة للضبط الاجتماعي ما

(44) محمد مسعودي، سوسولوجيا الحدود، ص 175.

(45) ميتا-علم الاجتماع (يقابلها بالإنجليزية: Meta sociology). وترجم إلى العربية بما وراء علم الاجتماع/ أو علم الاجتماع الفوقي؛ وهو تخصص علمي يهتم بدراسة علم الاجتماع لنفسه وإنتاجاته، بما في ذلك نظرياته وأساليبه والمفاهيم الأساسية التي أنتجها. ويهدف كذلك إلى فهم كيفية تأثير هذه العناصر في تصوراتنا للمجتمع، وكيفية تأثيرها في تطوير التخصص ذاته. هذا الفحص الذاتي الذي يسعى إلى تحسين الدراسات الاجتماعية والفهم الأعمق للعلاقة المعقدة بين النظرية والمنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية.

(42) محمد مسعودي، سوسولوجيا الحدود، ص 169.

(43) أحمد الخطابي، "نظرية المجال عند جورج زيمل: المجال بوصفه شرطاً قبلياً للبناء وإعادة البناء الاجتماعي"، ص 182.

## المصادر والمراجع

### بالعربية

1. باومان. زيغمونت، وتم ماي، التّفكير سوسولوجيّاً، حجّاج أبو جبر (مترجمًا)، ساري حنفي (مقدمًا)، ط1، (بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية – ناشرون، 2023).
2. الخطابي. أحمد، "نظرية المجال عند جورج زيمل: المجال بوصفه شرطاً قبلياً للبناء وإعادة البناء الاجتماعي"، ع: 9/35، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (2021).
3. ليعير. بلعباس ويوعناني براهيم، "سوسولوجيا الحدود عند شباب الساحل الأفريقي: تطلعات، آمال وطموحات"، مج: 5، ع: 2، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، (2022).
4. مسعودي. محمد، سوسولوجيا الحدود: تأثير مؤسسة الحدود على الحياة الاجتماعية، ط1، (مراكش: دار النشر مؤسسة افاق للدراسات والنشر والاتصال، 2023).

### بلغة أجنبية

1. Guinchard, Serge et Thierry Debard, *Lexique des termes juridiques 2016 – 2017*, (Paris : Dolloz, 2016).
2. Nikolov, Stephen E. " Why sociology is silent concerning borders", *The Belogradchik Journal for Local History, Cultural Heritage and Folk Studies*, Vol 6, N 1, (2015).